

لا بدري مكانها يغسل التوبه كله انتهى ^{هو الاحتياط} وذلك العمل
شكك عندي فان غسل طرف بوجبه الشك في طهر التوبه بعد
التيقن بغير سببه قيل وحاصله انه شك في الازالة بعد تيقن
قيام التوبه وسوء الشك لا يرفع التيقن قبله والحق ان ثبوت الشك
في كون الطرفين العسول والعتوج هو مكان الفاسه والمعصوم
الامر بوجبه التوبه الشك في طهر الباقي وابطاحه في الباقي ومن
صروف في صبر ورثه مشكوكا فيها ان ترفع اليقين عن تقيسه ومقصود
واذا صار شكوكا في فاسه جازت الصلاة معه الا ان هذا ان صح
لويقن لكتمهم الجميع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معني
فانه حينئذ لا يصح ان يثبت عندك في محل ثبوت اليقين ليعود
ثبوت شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين فعن هذا حقيق بعض القوم
ان المراد لا يرفع حكم اليقين وعلي هذا التذبير في الاشكال في
الحكم لا الدليل فتقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي وفي سببه كان لا يرفع
حكم ذلك اليقين السابق بغير سببه وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد
غسل الطرفين لان الشك الظاهري لا يرفع حكم اليقين السابق وعلي
ما حقيق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك فعقل الباقي
والمراد بطهارة الباقي شكك والله اعلم ونظيره قولهم التمسك بالظهور
يعني لو يقين بعض الترتيب فيسبر ظهوره لوقوع الشك في كل جزء هل هو
المتكبر او لا قلت بندق في هذه الناعده فراعدها فيها فله
الاصل بغير ما كان علي ما كان وينبغي ان يسائل منها يفتن الطهارة
وشك في الحدت فهو صططه ومن يتقن الحدت وشك في الطهارة
فهو محدث كما في السراجيه وغيرها لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل
بيته الخلاء وجلس للاسراعه وشك هل خرج منه اولا كان عذرا

فيها
الرجل

قولهم لا يرفع

في الحديث
فعل

في
الاصول

وان

ما وثقه

وان جلس للوضوء ومعه ^{هو الاحتياط} هل يتوضأ او لا كان متوضئا عملا
بالغالب فيها وبني خزانه الا ان يستيقن بالنية وشك في الحدت
فهر علي بنيه وكذا الواسيقن بالحدت وشك في التيقن اخذوا اليقين
كما في الوضوء ولو يقين الطهارة والحدت وشك في السابق وفي
الموازيه يعلم انه لم يغسل عضو لكنه لا يعاد بعينه غسل رجله اليسرى
لان اخر العمل راي الثلث بعد الوضوء لا من ذكره بعيد وان كان
يعرض للشر لا يعاد انه بول وما لا يتيقن اليه وينضح فرجه وازالة
بالياء فقطعوا للوسوسة واذا بعد عهده عن الوضوء اعلم انه
يرك لا تنفعه الجملة انتهى **ومن** فرغ من ذلك ما لو كان لم يرد علي
عمره ان لا يبرهن عمره وعلي الاذراع او لا يبرهن زيد علي ان
له عليه الف لم يغسل حتى يبين انها حادثة بعد الاذراع او الامام محمد
في وجود اليقين فالاصل بنا الطاهرية ولذا قال الامام محمد
حوصلا تلامذه الصغار والعبيد بالادب والدينية والبر والرشقة
تجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة ولذا اقتصروا بطهارة طهر
الطرفان وفي الملتقط فارة في كون لا يدري انها كانت في الحرة
لا يقضي بفساد الحرة بالشك وفي خزانه الاكمل راي في توبه قد لا
وقد صرح فيه ولا بدري مني اصابتها بعيدها من اخر حديث احمد
والبيه من اخر زبدة انتهى يعني احتياطا عملا بالطاهر اكل اجر
الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بغير الليل ولذا
في التوفيق والافضل ان لا ياكل مع الشك وعن ابي حنيفة انه
سئل ما الاكل مع الشك اذا كان بصحة عله او كانت الميتة
ممنوع او متعجبه او كان في مكان لا يستبين منه الحيوان غلب
علي طنه طلوعه لا ياكل فان اكل قبل ان يستبين لم يفسد

احد بالاضد
فهم منهم

عبارة الله
البلد الختار
تفتها وشك
في السابق
فهم منهم

اصابه